نافالني... كيف تغير الصحافة الاستقصائية العالم

محمد أبو الغيط

كيف أطلق المعارض الروسي، اليكسي نافالني، أوسع موجة معارضة يواجهها بوتين؟ خارجيا، يصف بايدن الرئيس الروسي بالقاتل، وداخليا تندلع المظاهرات. لماذا اكتسب نافالني كل هذه الأهمية، على الرغم من عدم انتمائه لأي حزب؟ الإجابة بكلمتين: الصحافة الاستقصائية. مبكرا، تنبه نافالني إلى أهمية ذلك المجال ومدى إمكاناته، أسّس مؤسسة «إف بي كي» غير الربحية لمكافحة الفساد، وعبرها عمل مع فريق من الصحافيين لنشر تحقيقاتٍ بالغة الإزعاج للسلطات، حتى توج ذلك بفيلمه الأخير «قصر بوتين» الذي كاد يكلفه حياته. وعلى الرغم من أن الفيلم طويل (ساعتان)، إلا أنه تجاوز المائة وخمسة عشر مليون مشاهدة. اتهم الفيلم بوتين بامتلاك قصر فاره بقيمة 1,3 مليار دولار، يشمل حدائق شاسعة، وملعب هوكي الجليد تحت الأرض. استند التحقيق إلى صور القصر باستخدام مصادر صور الأقمار الصناعية المفتوحة، وأيضا طائرات «درونز»، بالإضافة إلى بحث مدقّق بسجلات ملكية الأراضي والشركات ذات الصلة، فضلا عن شهادات عمال في المنطقة.

توصل التحقيق إلى أن بوتين يملك القصر عبر مؤسسة غير هادفة للربح، تحمل اسم «مبادرة التنمية الزراعية»، بينما يملك الأراضي المحيطة به بمساحة نحو سبعين كيلومترا المهندس الفيدرالي الروسي، وأن من قام بالسداد هم مجموعة من أقرب أصدقاء بوتين وزملائه في الدراسة، وكلهم شكلوا طبقة رجال أعمال منتفعة حوله. وأظهرت المعلومات أيضا إغداق الممتلكات على حريم القيصر، حتى أن والدة بطلة الجمباز السابقة إلينا كاباييفا، والتي يتردّد بشدة أنها عشيقة بوتين، يظهر أنه تم منحها شقة فارهة عبر شركة تابعة لشركة «غاز بروم» الحكومية.

بعد بث الفيلم بأسبوع تعرّض نافالني لظرف صحي غامض، سرعان ما تبين أنه محاولة تسميم حسب اتهام الأطباء الألمان. .. هنا تظهر الصحافة الاستقصائية من جديد، وهذه المرّة تمكّن تحقيق ضخم، شاركت فيه مؤسّسات بيلينغكات وسي إن إن وديرشبيغر، من تحديد أسماء 12 متعاملا مع جهاز الأمن الفيدرالي الروسي، تولوا منذ 2017 مراقبة نافالني، وحاول ثلاثة أشخاص منهم تحديدا تسميمه بمجال تصنيع غازات الأعصاب. نشر «بيلينغكات» ملحقا مطولاً يشرح منهجية التحقيق، مثل أن مصدر الحصول على قواعد بيانات آلاف رحلات الطائرات والسجلات الوصفية للهواتف المحمولة هو عبر سوق سوداء متوفرة في روسيا تحديدا، حيث يبيعها موظفون صغار بقنوات محدّدة معروفة على تطبيق تيليغرام، والكلفة لا تتعدى عشرات أو مئات من اليوروات. إذا كان العالم قد شهد، مع انطلاق وسائل التواصل الاجتماعي، طفرة في تأثيراتها الاجتماعية السياسية، فإن الأعوام الأخيرة تشهد طفرة في آثار الصحافة الاستقصائية في العالم.

في منطقتنا، شهدنا تحقيق مؤسسة «بيلينغكات» لتوثيق مقطع مصوّر لجريمة إعدام أسرى على يد القائد العسكري الموالي لخليفة حفتر في ليبيا، محمود الورفلي، وهو ما تم إدراجه رسميا بأدلة المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت أمر ضبطه. وبالمثل، اعتمدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية رسمياً أدلة صحافية قادمة من سورية. وعالمياً شهدنا عمل فريق نيويورك تايمز على ملفات ضرائب ترامب، وغيرها الكثير. تتطوّر أدوات الاستقصائيين سريعا، وعلى الصحافيين اليوم أن يلاحقوا ما يستجدّ، لأن هذا ما سيجعل صحافيا يسبق أقرانه، أو وسيلة إعلام تصنع الحدث لا تنتظره. وفي السياق نفسه، لا يقلّ الاعتناء بتسويق المادة أهمية عن المادة. جانب كبير من نجاح فيلم نافالني كان بسبب الفيديو الذي تمت صياغة محتواه بأسلوب جذّاب ومضحك. في المقابل، لدى بعض الصحافيين نقد لمؤسسة نافالني، حيث هي لا تقدّم صحافة خالصة بمعايير الحياد المهني المعروفة، في نهاية الفيديو، ظهر نافالني يدعو الشعب إلى التظاهر في الشوارع، ويخبرهم ألا ينظروا أن هناك من سيشبع من السرقة ويتنازل عن الحكم طوعا، وهو ما يثير جدلا معتادا بين قبعتي الصحافي والناشط السياسي.

القيم والنماذج والمصالح بين القاهرة وأنقرة

محمود الشيخ

سريعًا، انطلق مارثون التحليلات المتسرّعة والاستنتاجات المعلبة، حتى قبل أن تتضح معالم التحول في العلاقات المصرية التركية. وما أصبح الآن مؤكّدًا أن القاهرة وأنقرة، المهمتين إقليميًا، قرّرتا طي صفحة الصراع، لكن حدود ما يمكن اعتباره «وفاقًا» لم تزل بعيدة. وبعد سنوات من القصف الإعلامي والمواجهة السياسية بين الصحافتين، يلوح في الأفق انفتاح مصري لن تتأثر به أوضاع معارضة التي يُحتمل أن تتأثر بها أوضاع معارضة أخرى، على الأرجح، قد طوت صفحة الطموح إلى تغيير جذري في العالم العربي يستكمل مسار سنوات الأولى من عمر «الربيع العربي». وبعد تحوّل ملموس في الموقف المصري في ليبيا، تأتي مؤشّرات أخرى لتؤكد أن العاصمتين تراجعتا عن منطق «الحد الأقصى». وبالنظة السعيوية التي تمتلئ بها قنوات فضائية ومواقع تواصل اجتماعي، فإن العاصمتين وصلتا إلى لحظة التراجع من دون نجاح أي منهما في «تركيع» الأخرى. ولدى كل منهما ما يربحه من هذه «الهدنة» كما ذكر بيان رسمي. أن تتحوّل إلى علاقة تبادل مصالح لا تخلو من قضايا شائكة «مسكوت عنها» إلى حين، هو أيضا أفضل من القطيعة والعداء. وكما أن التقارب الأميركي الصيني قد نجح في الإسهام في إبعاد بكين عن موسكو سنوات، فإن التقارب بين القاهرة وأنقرة سيسهم في إبعاد القاهرة، ولو جزئيًا، عن عواصم عربية ما تزال تتعامل مع تركيا بناءً على المثل «لا تسود السماء شمسان ولا قمران». وخطاب الغالب والمغلوب الذي ملأ «السوشيال ميديا» بمجرد انطلاق عربة «الهدنة» نتيجة طبيعية لسنوات من القصف الإعلامي المتبادل.

(كاتب مصري)

(يوليو/ تموز 2016)، والمواجهة في ليبيا وفي شرق المتوسط وغيرهما. والآن هناك اعتراف عملي بأن التعايش ممكن، وتؤكد تجربة السنوات القليلة الماضية في علاقات القاهرة وأنقرة أن التأثير المتبادل بين القيم والمصالح والنماذج أمر حتمي، وأن حسابات الربح والخسارة يمكن «تكييفها» بدرجة كبيرة للحفاظ على «درجةٍ ما» من الاتساق مع القيم والنماذج.

وفي ضوء هذه القاعدة، يمكن فهم الكيفية التي يُحتمل أن تتأثر بها أوضاع معارضة المنفى المصرية في تركيا، وخلال الساعات التي أعقبت اجتماعًا بين مسؤولين اتراك وإعلاميين مصريين، أصبح مؤكّدًا أن المصالح التركية ستتغلب على عاملي القيم والنماذج. وبلغة أكثر وضوحًا فإن تركيا، على الأرجح، قد طوت صفحة الطموح إلى تغيير جذري في العالم العربي يستكمل مسار سنوات الأولى من عمر «الربيع العربي». وبعد تحوّل ملموس في الموقف المصري في ليبيا، تأتي مؤشّرات أخرى لتؤكد أن العاصمتين تراجعتا عن منطق «الحد الأقصى». وبالنظة السعيوية التي تمتلئ بها قنوات فضائية ومواقع تواصل اجتماعي، فإن العاصمتين وصلتا إلى لحظة التراجع من دون نجاح أي منهما في «تركيع» الأخرى. ولدى كل منهما ما يربحه من هذه «الهدنة» كما ذكر بيان رسمي. أن تتحوّل إلى علاقة تبادل مصالح لا تخلو من قضايا شائكة «مسكوت عنها» إلى حين، هو أيضا أفضل من القطيعة والعداء. وكما أن التقارب الأميركي الصيني قد نجح في الإسهام في إبعاد بكين عن موسكو سنوات، فإن التقارب بين القاهرة وأنقرة سيسهم في إبعاد القاهرة، ولو جزئيًا، عن عواصم عربية ما تزال تتعامل مع تركيا بناءً على المثل «لا تسود السماء شمسان ولا قمرين». وخطاب الغالب والمغلوب الذي ملأ «السوشيال ميديا» بمجرد انطلاق عربة «الهدنة» نتيجة طبيعية لسنوات من القصف الإعلامي المتبادل.

(كاتب مصري)

ذروة غضب تواكب ذروة الوباء

محمود الريماوي

يمرّ الأردن والأردنيون، في هذه الآونة، بحالة غير مسبوقة من البلبلة واللايقين، وذلك من جرّاء تفشي وباء كورونا، وعقب وقوع كارثة في مستشفى السلط، قريبا من العاصمة عمّان، أودت بحياة تسعة ضحايا لنقص طارئ في إمدادهم بالأوكسجين. وفي ظل مصاعب اقتصادية وحياتية، نتيجة الإغلاقات التي تفرضها إجراءات مكافحة الوباء والوقاية منه. وعلى الرغم من أن حادثة المستشفى قوبلت باهتمام عاجل على أعلى المستويات (من الملك)، وأدت الى إقالة وزير الصحة وخمسة من كبار المسؤولين عن المستشفى وإحالتهم إلى القضاء، إلا أن مسيرات غاضبة انطلقت من مدينة السلط (10 كيلومترات غرب العاصمة)، وشملت مدنا عدة، وتزامنت مع كسر لتعليمات الحظر الليلي، قبل أن تهدأ حدّتها، مصحوبة بحملة توقيف لبعض المحتجّين والمشاركين، و«بعضهم من جنسيات عربية» كما ذكر بيان رسمي. ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ حفلت وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع إخبارية إلكترونية بكتاباتٍ بعضها لمسؤولين سابقين، ذات طابع نقدي صريح، ونبرة مريرة ضد الترهل الإداري ومراوحة خطوات الإصلاح السياسي، مع دعوات متكرّرة إلى ترجمة الأوراق الملكية الإصلاحية. وقد شارك مجلس النواب في توجيه حملات النقد، حتى أصبح الكل تقريبا ينتقد الكل، وسادت موجة من التطيّر والسوداوية، إلى درجة أن الناطق الرسمي باسم الحكومة، صخر دودين، صرّح، في معرض تعليقه على الوضع الوبائي، إن «الحكومة لم يعد يمكنها أن تفعل المزيد»، وهو تصريح مستغرب، فمهمة الجهات الرسمية هي فعل المزيد، وهذا مبرّر وجود المسؤولين على رأس مناصبهم، ورافقتها ظاهرة إعلان عشائر تجديد تأييدها وولائها للحكم والحكومة.

واقع الحال أن وضع الوباء مقلق، وذلك مع تضاعف عدد الإصابات والوفيات في الأسبوعين الأخيرين، غير أن الإحصائيات تفيد بأن الوضع في الأردن حتى تاريخه أقل سوءا عما هو عليه في الإقليم، في إسرائيل وتركيا وسورية والعراق والسعودية واليونان، وهي دول الإقليم المحيطة والقريبة. وأن المطاعيم شحيحة نسبيا، لكن نسبة الاستكناف عن تلقيها تثير القلق، إذ تراوح بين 20% و40% يوميا. وأن الحكومة تتجه إلى وضع القطاع الصحي الخاص ضمن الخطط الوقائية والعلاجية، وقد تم توفير مستشفيات ميدانية في عديد المدن، وتتم مراقبة العابرين عبر الحدود وفحصهم لمنع التسرّب. ويقع في الأردن ما يقع في عشرات الدول من مفاجآت الموجات المستجدّة والسلالات المتحولة للوباء. وإذ كشف الوباء بعض عيوب الجهاز الإداري، فإنها متوارثة وقديمة، وتتعلق بنقص الإرادة الحكومية في الإصلاح وسياسة التوظيف التي تقوم على الاسترضاء أو الإثرة، واضطراب مفهوم المواطنة وتضاربه بعد مائة عام على نشوء الدولة. وكذلك نقص الإرادة الاجتماعية على مدى عقود في تحمّل كلفة الإصلاح، والتي تعني، في بعض جوانبها، الحد من التوظيف في القطاع العام، ووضع شروط صارمة عليه، وكذلك محاسبة الموظف على أدائه.

لو كانت هناك وصفات سحرية للتغلب العاجل على الوباء، وفتح القطاعات الاقتصادية، لأخذت بهذه الوصفات الدول المتقدّمة التي تعاني الأمرّين من تفشي الوباء، ومن الصعوبة المتفاقمة في السيطرة عليه، غير أن نقطة الانطلاق هي تلقي اللقاحات. وقد تمكّن الأردن من الحصول على لقاحات تكفي، في المرحلة الأولى، 20% من السكان، فيما ينتظر خلال مارس/ آذار الجاري وصول مزيد من الدفعات، في وقتٍ تتهافت فيه الدول على الحصول على اللقاحات، وتعاني صعوبة في ذلك، ومنها دول أوروبية (ألمانيا وإسبانيا وهنغاريا وبلغاريا وغيرها). وخلال الأسابيع الماضية، راجت نظريات المؤامرة عن «سوء» اللقاحات الغربية (وكان نظامنا الطبي برمته، من إعداد أكاديمي وإدوية ومستلزمات وأجهزة ليس غريبا بالكامل ومنذ عقود، إلى جانب صناعات دوائية محلية مزدهرة تقتفي الخبرات الغربية).

> الأمل معقود على تجاوز الأردن تحدّي المرحلة بحفظ النظام الصحي من التصدّع او الانهيار تحت ضغط زيادة الحالات المصابة

وجُملة ذلك يدل على بلبلة اجتماعية وثقافية في مجتمع تتجاور فيه المحافظة مع الحداثة مع طغيان الأولى، وتسوده عقلية الحق بالرعاية الحكومية الشاملة (على نحو يكاد يشبه الحال في دول الخليج العربية، على الرغم من الفرق الشاسع هنا وهناك)، وعلى تململ الإدارة العامة بعد عقود من ركودها، وعقب تطوير إداري شمل وزارات ومؤسسات ومرافق دون سواها، ومع استمرار بعض مظاهر أمنية الحياة العامة، وهو ما شكا منه تقرير لهيئة حكومية (المجلس الاقتصادي الاجتماعي في تقريره عن حال البلاد لعام 2019)، ومع اختلاط مفهوم مكافحة الوباء واتباع الإجراءات الوقائية، مع التوسع في المخالفات وانتقائيتها أحيانا، وسلوكها مسلكا جبائيا في بعض الحالات، على الرغم من تقلقل الوضع الاقتصادي للأفراد وللمحال التجارية.

لقد ارتفعت، في الأثناء، أصوات تطالب بإقالة الحكومة وعدم الاكتفاء بالإجراءات التي اتخذت بحق مسؤولين مباشرين في وزارة الصحة. وهي دعوة لا تخلو من الوجاهة، استنادا إلى منطق أن المسؤولية تضامنية في مجلس الوزراء، غير أن ذلك لن يؤدّي، في هذه الظروف، سوى إلى الغرق في دوامة تبديل الحكومات إلى ما لا نهاية، علما أنه لم يمض سوى ستة أشهر على تشكيل حكومة بشر الخصاونة الحالية التي تحملت، بغير موارية، مسؤولية ما حدث منذ الساعات الأولى للمأساة، والتي شهدت تعديلاً واسعاً في السابع من مارس/ آذار الجاري، وخرج منها قبل التعديل بأيام وزيرا الداخلية والعدل لمخالفتهما تعليمات الحظر، في خطوة رمزية لا سابق لها بحق وزيرين بتوليان حقيبتين سياديتين، قبل أن يتم لاحقًا إقالة وزير الصحة. وخلال ذلك، استقال وزير العمل بعد أدائه اليمين الدستورية، وحضوره الجلسة الأولى لمجلس الوزراء بعد التعديل الذي طرأ عليه. ولا يحتمل الوضع الحكومي (والإداري العام) مزيدا من التبديلات في هذه المرحلة، كما لا يحتمل إضفاء مزيد من الاستعانة بشخصيات ذوي خلفية غير مدنية (عسكرية)، فالبلاد في حالة طوارئ صحية واقتصادية، وليس أكثر أو أبعد أو غير ذلك. وما زال الطموح قائما لدولةٍ مدنيةٍ وقد تبدّى ذلك في بعض أطروحات الأوراق الملكية الإصلاحية. والأمل معقود على تجاوز تحدّي هذه المرحلة بحفظ النظام الصحي من التصدّع أو الانهيار تحت ضغط زيادة الحالات المصابة، وأن تأخذ العدالة مجراها بخصوص ماساة مستشفى السلط، وأن يفرج عن الموقوفين المحتجّين، وعدم التضييق عليهم بعد إخلاء سبيلهم، وأن يمضي الإصلاح الإداري والسياسي إلى الأمام، وعدم إشهار الذرائع من هنا وهناك في وجه هذه الاستحقاقات، ولنا في الدول المتقدّمة والمزدهرة أفضل قدوة لنا.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير — سعد المهندي

هل سينجح الرهان على التسوية الليبية؟

عمر كوش

آمال كبيرة تعلقها غالبية الشعب الليبي على التسوية السياسية التي تحظى برعاية أممية وتوافق دولي وإقليمي، وأفضت إلى اختيار ملتقى الحوار السياسي في 5 الشهر الماضي (فبراير/ شباط) سلطة تنفيذية موحدة، خصوصا بعد أن صوّت مجلس النواب الليبي، في 10 مارس/ آذار الجاري، لمنح الثقة للحكومة الانتقالية التي يرأسها عبد الحميد الدبيبة، والسلاسة التي وسمت تسليم فايز السراج السلطة إلى الرئيس الجديد للمجلس الرئاسي، محمد المنفي، في 16 مارس/ آذار الجاري.

وتزداد طموحات الليبيين مع استمرار صمت المدافع وتواتر الخطوات السياسية في اتجاه إنهاء فصول أوضاعهم المأساوية، منذ صدر في 21 أغسطس/ آب 2020 إعلانٌ متزامنٌ عن وقف إطلاق النار من رئيس المجلس الرئاسي السابق، فايز السراج، ورئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، ثم توالت الخطوات باتجاه تمتين التسوية السياسية مع الإعلان عن اتفاق دائم لوقف إطلاق النار في عموم ليبيا في 23 أكتوبر/ تشرين أول 2020، وانعقاد ملتقى الحوار الليبي الذي تشكّل من طيف واسع من القوى السياسية والمجتمعية برعاية الأمم المتحدة، وانتخب سلطة تنفيذية، ممثلة في أعضاء ثلاثة لمجلس رئاسي يمثل أقاليم ليبيا الثلاثة، طرابلس وبرقة وفزان، ورئيساً لهذا المجلس، إضافة إلى رئيس حكومة انتقالية.

وإن كان تثبيت وقف إطلاق النار بمثابة اختبار لنيات جميع القوى والأطراف المتصارعة، ولإسهامها في إشاعة جو من الطمأنينة لدى كل الليبيين، إلا أن الحكومة الجديدة تنتظرها مهام عديدة، أبرزها تطبيق خريطة الطريق التي أقرّها ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف، والعمل على صياغة دستور جديد وقانون انتخابي، بغية تمهيد الطريق لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021، لكن وعلى الرغم من ترحيب مختلف القوى الدولية والإقليمية، والأطراف الداخلية في ليبيا، بمنح الحكومة الجديدة ثقة البرلمان، وتعهدها بمدّ يد العون لها للقيام بمهماتها، إضافة إلى التفاؤل بالمرحلة السياسية المقبلة، إلا أن تحدّيات كثيرة تواجه السلطة الليبية الجديدة، وفي مقدمتها قدرتها على تجاوز إرث الماضي الذي خلفته سنوات من الحروب والمعارك والخراب والفوضى والصراعات القبلية والجهوية، إلى جانب الانقسام السياسي والإداري والعسكري، فضلاً عن انهيار منظومة الخدمات الضرورية لعموم الليبيين، وتفشّي ظواهر الفساد والتهريب والاتجار بالبشر وسوى ذلك.

وعلى الرغم من ملابسات رافقت تشكيل الحكومة الجديدة، إلا أن ثمّة ثقة البرلمان بضعها أمام تحدّيات واستحقاقات كبيرة وعديدة تواجهها، وتؤثر على ممكنات تحقيقها مهامها، بالنظر إلى أن عمرها الافتراضي لا يتجاوز نهاية العام الجاري، كما أنه لا يمكن الجزم بإمكانية تجاوز كل الصعوبات والتحدّيات المطروحة خلال فترة وجيزة، بسبب ضخامة المهام والمسؤوليات، إذ تشكّل مسألة توزيع عائدات النفط البالغة الحساسية مصدر توتر بين جميع الأطراف، كما أن مسألة حلّ الميليشيات التي ما تزال في أماكنها، وترحيل عشرات آلاف المرتزقة، وكذلك جمع السلاح المنفلت في مختلف المناطق الليبية، تتطلّب توافقاً دولياً وإقليمياً قادراً على ممارسة الضغط اللازم على مختلف الأطراف والقوى الداخلية من أجل تحقيق كل ذلك، وجعله متحققاً على أرض الواقع.

ومع تحرّك عجلة التسوية السياسية في ليبيا، بفضل توفر عوامل داخلية وخارجية دفعت باتجاهها، فإن انظار الليبيين تتجه إلى مرحلة جديدة تحقق المصالحة الوطنية الشاملة، وتنهي تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ ومصالح قوى الأمر الواقع، وتقطع مع زمن الحروب والمعارك نحو تحقيق السلام والأمن والاستقرار واستعادة الوحدة وسيادة الدولة، والتي تقتضي حلّ كل الميليشيات وتشكيل جيش وطني وإخراج القوات الأجنبية والمرتزقة، وإنهاء معاناة الليبيين على مختلف الأصعدة، وفي جميع المجالات والمناطق. وبالتالي، يشكل الطموح الشعبي العام في الوصول إلى هذه المرحلة أهم تحديات السلطة الجديدة، وبوصفه أهم أولويات خريطة الحل السياسي، ومرتكز اتفاق جنيف للجنة العسكرية المشتركة الموقع في 23 أكتوبر/ تشرين أول الماضي.

غير أن الرهان على انتهاء زمن الحرب الذي وعدت به السلطة الجديدة يقتضي النظر في حسابات الجهات المحلية وارتباطاتها بالقوى الخارجية وحسابات الربح والخسارة لديها، الأمر الذي يشي بأن الطريق نحو الاستقرار في ليبيا طويلة، وتعجّ بالحفر والمطبّات، فتجاوز مخلّفات الحرب وآثارها في مختلف المجالات المعنوية والمادية لا يمكن أن يتم خلال مدة قصيرة، ويتطلب اتخاذ خطوات جريئة تنهي الاستقطاب المناطقي بين الشرق والغرب، وتعيد بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية في وقت قصير.

> نهاية الحرب لا يمكن تحقيقها إلا عبر إعادة بناء المؤسستين الأمنية والعسكرية

(كاتب سوري)

كورونا السلطة وموت القطيع

ماجد الشيخ

على امتداد عام مضى، ذهبت جائحة الوباء المستفحل المسمى كورونا (كوفيد 19) نحو استحداث تغييرات عميقة في أنماط عيش البشرية في جميع أنحاء العالم، لا لجهة حصرها في الأضرار والتداعيات الاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية، بل وفي ما يتعلق بالسياسة وبيئاتها ونظمها المتعدّدة والمختلفة، ولكن من دون أن نشهد، إلا في ما ندر، تغييرا في سلوك (ومسلكيات) من اتخذوا السلطة مهنة لهم يتداولونها ويتداورونها ويتوارثونها؛ مهنة يتبارون من خلالها على سوس «القطيع»، كيفما شاءوا وأنّى أرادوا، على اعتبار كونهم مُلاكه وأصحابه، ولكن غير المتصاحبين معه، أو الأوفياء له ولمصالحه وتطلعاته؛ فبالقدر الذي تريد السلطة استمالة «القطيع» وإخضاعه، والهيمنة على مقدّراته، والتحكم برقابه أفرادا وتجمعات ومجتمعات، وتسخيره للمصالح الشخصية والخاصة، للزعامات الطائفية والسياسوية الحاكمة والمتحكمة، وشراكاتها مع الأوليغارشيات المالية، لا تريد له العيش بكرامة، قدر امتهانها له وجعله «البروليتاريا الرثة» وعنصر «السلطة العميقة» الخرب والمخرب لبنى الدولة، وحتى لمنظومة القضاء المسيّسة والأكثر التصاقا بالسلطة، وذلك لصالح أنانيات منظومة تلك السلطة ورجحيساتها وزعاماتها المافيوية.

هكذا فعلت السلطة بالدولة من قبل، بل هكذا سلبت وتسلبها اليوم كل مقوّماتها وقيمها وأخلاقياتها، وضغطت وتضغط على «القطيع» للقبول بتكريسها سيدة له، عالمة أمره وزمامه، حيث لا حقّ له بالاعتراض على ممارسات أهل السلطة وسلوكهم، وحتى الاستجابة لتأجيل إحياء من يتوجب إحياؤه، والتعجيل بمن يتوجّب إهماله وركنه على الهامش، كما فعل اليوم سلطويون الأشاوس، إزاء الضجيج المثار بشأن مسألة اللقاحات القادمة من الخارج، وأولوية منحها لهم على حساب مستحقّين كثر أعياهم المرض، ولكنهم لم يستحقوا من السلطة سوى أنها جارت وتجور عليهم، وتحكم عليهم بـ «الإعدام الكورونيّ» قبل فوات أوان انتهاء أعمارهم، لتبقى على حياة من ينال رضا السلطة وحظوتها، في سعيها إلى تهريب اللقاحات في الداخل فلماذا يُراد التفرقة والتمييز بينهم في تلقي اللقاحات المقرّر توزيعها على الأكثر احتياجا، لا على الأكثر حظوة من أهل السلطة، وقد لجأت للأسف إلى احتكار جرعات كثيرة للأقارب والمعارف وأصحاب والأزلام، وفي بعض الحالات لمن يدفع من المحتاجين لتلك اللقاحات، حتى بات «الرشى الكورونية» وتجارة جرعاتها سوقا تجارية مضافة ومستجدّة لدى المطعّمين، ممن تدعمهم بعض أفرع السلطة وأذرعها بعلاقاتها الزبائنية الخاصة، كما ظهر من فضائح في بعض البلدان المفتوحة على أجهزة الإعلام، وما سرّبته بعض الأجهزة من معلومات عن تسريب لقاحات خارج منصّات التسجيل، ولمحظيين من أهل السلطة ولمقربين منهم. أما في عديد من بلدان الاستبداد المغلقة على أجهزة الإعلام، فالأوضاع فيها أكثر من مزرية، لجهة عدد الإصابات وغياب المعلومات عن أعداد الوفيات وطرق العلاج، وكيفية إيصال اللقاحات إلى مستحقّيها، حتى لنظن أن كورونا في هذه البلدان لم تستطع أن تخرق الجدران الحديدية، وقد ارتقت إلى مصاف السياسة؛ سياسة دول الاستبداد التي تريد أن تظهر بمظهر غياب هذا المرض، كعادة مثل هذه الدول في تغييب الحقائق والوقائع وتكذيبهما، وطمسهما بعيدا عن مسرح العالم المفتوح، لا يريد أهل الاستبداد تصديق أنهم مكشوفون أكثر مما يظنون، وأنهم مفضوحون أكثر فيما لا يصدّقهم أحد في الخارج، وإن حاولوا تخبئة المعلومات الحقيقية والواقعية عما يجري في الداخل وتزييفها.

لقد أفرزت الجائحة الكورونية جوائح أخرى عديدة، على ما تشهده بلاد الاستبداد العربية وغير العربية، من مآس أضفتها وتضيفها سلطات حكم لا علاقة لها بالحكم الرشيد، ولا بمسائل المواطنة ولا بديمقراطية الانتخاب، ولا بقضاء نزيه وعادل ومستقل عن الارتباط بتوجهات سياسيي السلطة وتوجيهاتهم، من رأس الهرم حتى أدناه، من موظفي شلل المستزعمين ونحلهم، وزعران الشوارع المحميين من مافيات السلطة، وهي تخترق كل السواتر نحو الهيمنة على الاقتصاد الوطني، ونهب واستبدالها بسلة عملات أصبحت هي الحاكم الفعلي لعديد من جمهوريات الطوائف، وهي تستنسخ أنماط جمهوريات موز ومخدّرات دول أميركا اللاتينية، لتتحاصص زبائنيا مع ما هبّ ودبّ من شركاء حتى ممن ينتسبون إلى طبقة الأعداء.

ما هكذا تُبنى الدول وتزدهر وتتقدم، وما هكذا تنشأ السلطة/ السلطات التي على عاتقها معالجة أدواء الشعوب، ومواجهة كل الجوائح التي يمكن أن تتعرّض لها؛ وما هكذا يمكن أن نمضي إلى المستقبل من دون أن نطوّر ثقافة مواطنة حقيقية، تقدّم لكل مجتمعات الشعوب كل سبل الخروج من عنق زجاجات الأزمات والورطات المتلاحقة والمتراكمة، فلكي نحيا حياة حرّة ومستقلة ومسؤولة، لا ينبغي لأهل السلطة أن يتقدّموا الصفوف لتلقي اللقاح من دون أن يكونوا أكثر احتياجا له، في انحيازهم إلى أنانياتهم ونرجسياتهم القاتلة، لأجل إنقاذ ذواتهم، حتى لو ذهب «القطيع»، كل «القطيع» في نظرتهم إلى أبناء الشعب، إلى الجحيم.

> لكي نحيا حياة حرّة ومسؤولة، لا ينبغي لأهل السلطة أن يتقدّموا الصفوف لتلقي اللقاح من دون أن يكونوا أكثر احتياجا له

وعلى الرغم من صدور تقارير فضحت ما يجري، من انحياز مكشوف من أهل السلطة، واصطفافهم خلف مصالحهم الذاتية والشخصية أولا، كما إلى جانب المقرّبين والمحظيين، وتلقي رشىً من أجل قلب الأولويات وأخذ دور آخرين، ربما كانوا أكثر احتياجا لتلقي جرعات اللقاح، فقد استمرّت وتستمر التجاوزات بمعرفة المنظمات الدولية المتخصصة وتحت أنظارها؛ وعلى الرغم من الإعلان عن الآليات الواضحة لتوزيع اللقاح، إلا أن تقارير محايدة كشفت أنه لا توجد آليات محددة وواضحة لكيفية الحصول على اللقاح، وذلك جزّاء التدخلات والرشى والمحسوبيات التي يمارسها أهل السلطة في بلدان عديدة، في لبنان كما في أراضي السلطة الفلسطينية وفي «جمهوريات» العسكر و«ممالك» الاستبداد.

هكذا يبدو أن السلطة في بلادنا لا تريد أن تتعلّم كيف تقود شعوبها في السرّاء والضرّاء، ولا تريد أن تقوم بوظائفها المطلوبة منها، أو تقدّم خدماتها للصالح العام، ولا تريد أن تحسّن من سلوكها وممارساتها حتى في ظرف جائحة من أشد الجوائح التي يمرّ بها العالم في العصر الحديث وأفظعها، فكيف يمكن لسلطة كهذه أن تطوّر سلوكاً ودلوتيا يمكن الإفادة منه في بناء الدولة، وهي التي أفقرت كيانها ونهبته وحطمت كينونتها وانقلبت عليها، وقدّمت أنموذجا سيئا لاستبداد يغالي في استعلائه، ووقاحة سلوكه وممارساته، حتى بات الإصلاح يعزّ وتتعذر فرصه وإمكاناته، وصار لزاما إحداث عملية تغيير جذرية تقيم كل مكامن الاستبداد، وذلك حتى تتمكّن شعوبنا من بناء دولها الحقيقية، دول تسهر على راحة مواطنيها وتلبّي احتياجاتهم وفق مصالحهم وتطلعاتهم، وهذه هي المهمة الحقيقية لدور الدولة في حال تحققها على أنقاض السلطة/ السلطات التي لم تُرنا من أدوارها ووظائفها سوى القمع البوليسي والإرهاب الفكري، والانحياز الكامل لتلبية مصالح أفرادها وجماعاتها.

(كاتب فلسطيني في بيروت)

فحص كورونا في المانيا (فرانس برس)

ثورة ليست كغيرها

ميشيل كيلو

في كل الأعمال الخارجة عن أي مألوف، وحيث الواقع أكبر من احتمالاته، كما قال الفيلسوف هيغل، يصعب على المتابع، حتى إن كان من النوع الذي سماه هيغل نفسه «مؤرّخ كل يوم»، أن يقرأ ثورة السوريين، فهي من أبرز الأعمال الخارجة عن المألوف، وتتحدى قدرتنا على إيجاد لغة تليق بها، وتعبر عن مضامينها التي تجل عن الوصف، وتتخطى كل ما سبق أن عرفته بلادنا ومنطقتنا خلال تاريخها الطويل، وما عاشته من أمجاد ومآس.

تتحدّانا الثورة التي خال أعداؤها أنها مستحيلة، وها هي تجعل كل ما عداها باطلا وقبض ريح، وبعد أن كانت حلما تُقاس به الأماني، صارت واقعا لا حلم سواه ولا أمنية عداها، يعيشه السوريون منذ الخامس عشر من مارس/ آذار عام 2011. ونحن في يوم الذكرى العاشرة لانفجارها الذي زلزل الدنيا بمعنى الكلمة الحرفي، ولم يستطع أعداؤها حجب ارتداداتها عليهم، وعلى أولئك الذين هرعوا إلى الحرب عليه، وفي ظنهم أنه يكفي أن يهشّوا لها من بعيد، حتى تنهار، ويفرّ أحرارها مذعورين لا يلوون على شيء.

قبل الثورة بأيام، قال بشار الأسد إن سورية لن تشهد ثورة، بسبب التطابق بين معتقداته وما يعتقد به الشعب. بعد أيام، واجه الثورة بردّ فعلٍ أحمق قدر ما هو إجرامي، لأنه استهان بالربيع العربي، وأفهمه جلاوزته أن مجال السلطة العام لا يتّسع للسوريين، فإن دخلوه تم اصطيادهم واحدا بعد آخر، وجماعة بعد جماعة. لم يدخل الشعب مجال الأسدية العام أفرادا أو جماعات، بل اقتحمه كشعب ينتمي إلى مجاله الخاص، القائم على الحرية، والمتنافي مع كل ما يمتّ إلى الأسدية بصلة، والمفعم بالحرية الكرامة والتصميم على كسر قيود الطغيان. وما أن واجهته آلة القمع بعنفها، حتى أخذت تتصدّع بعجزها عن كسر إرادته أولا، ثم بإصراره على تخطّي حواجز النار والدم، الذي بلغ عامه العاشر. ولو أنك سألت متحمسًا للثورة عن الفترة التي يمكن أن يستمر الصراع فيها بين الاستبداد المنظم في مستوى السلطة والحرية التي وحّدت إرادتها وسط الأعاجيز، لأخبرك أن الاستبداد أعد نفسه لمثل هذه الساعات، والشعب مشتّت مبعثر، ومن الصعب أن تستمر الثورة. لكن الواقع كان بعيدا عن هذه المخاوف، فالسوريون راهنوا على أنفسهم برهانهم على حريتهم، وأسّسوا إرادتهم العامة في الشارع، وخذلوا من خال، كالأسد، أنه لن تقوم لها قائمة، ما دام نظامه قائما، غير أن هذه الإرادة التي عبرت عن نفسها ناضجة فاعلة خلال الثورة، وجدت قبلها.

\ولو لم توجد، لما كان هناك غير مزق متناثرة من مواطنين تائهين، ولما شهد العالم جموعا هائلة توحّدها الحرية، وهي تحتفي بها في الشارع، والرصاص ينهمر عليها كالمطر، فكأنها تحتفل بأحد طقوس التضحية التي كانت ضرورية في الزمن الغابر لإنقاذ الجماعة، وغدت بعد الثورة رهان الخلاص، ومعيار التفوّق الأخلاقي والوطني على من كان الرصاص لغتهم التي فشلت في إسكات من يحتفون بأنفسهم وهم يردّدون: سورية بدها حرية، والشعب السوري واحد.

واليو

هل تنجح إسرائيل في نسف اتفاق البرنامج النووي الإيراني؟

حسن نافعة

بدأت تتكشّف معالم السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن. صحيحٌ أن الوقت ما زال مبكرا بعض الشيء لاستنتاج أن الصياغة النهائية لهذه السياسة قد أصبحت مكتملة المعالم، غير أن خطوطها العريضة باتت واضحةً بما يكفي لتبيّن حجم (ونوعية) الفوارق التي تفصلها عن السياسة الخارجية التي انتهجتها إدارة ترامب، ففي تقديري أن بايدن نجح، بالفعل، في الإيحاء بأن لديه رسالة يريد لها أن تصل إلى العالم كله، مفادها بأن أميركا التي يمثلها ويتحدّث باسمها ليست أميركا البيضاء، العنصرية والمتعالية على الآخرين، وإنما هي أميركا الديمقراطية متعدّدة الأعراق والأجناس، والتي تأخذ مصالح حلفائها وأصدقائها في الاعتبار، وأن عودتها إلى العالم لا تعني أنها تطمع في الهيمنة المنفردة عليه، بل إلى قيادته وتوجيهه، بالاشتراك مع الحلفاء والأصدقاء ممن يشاركونها القيم والمبادئ والأهداف نفسها. أظن أنه لم يعد يخفى على أحد أن الإيحاء بتلك الرسالة كان وراء قرارات بايدن الفورية، العودة إلى اتفاقية باريس للمناخ، وإلى منظمة الصحة العالمية، وبتأكيد الالتزام بدعم الدبلوماسية متعدّدة الأطراف، والعمل على إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وبفتح صفحة جديدة في العلاقة مع الحلفاء الأوروبيين، سواء على المستوى الثنائي أو بالتنسيق مع كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وكذلك بتطوير العلاقة مع الحلفاء الآسيويين، خصوصا مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ... إلخ.

لقد بدأت تتكشّف، انطلاقا من هذه التوجهات العامة لسياسة بايدن الخارجية، ملامح سياسته تجاه منطقة الشرق الأوسط أيضا، فقد بات من الواضح أن سياسته تجاه هذه المنطقة من العالم ستركّز على قضيتين أساسيتين: العودة إلى اتفاق البرنامج النووي الإيراني، والعمل، في الوقت نفسه، على تسوية الصراعات المشتعلة فيها بما يتناسب مع مصالح أميركا ومصالح حلفائها في الوقت نفسه. غير أن التطبيق العملي لهذه السياسة سوف يصطدم، آجلا أو عاجلا، بعقبة الممانعة الإسرائيلية، سواء لعودة الولايات المتحدة إلى اتفاق البرنامج النووي، أو للبحث عن تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، تقوم على أساس «حل الدولتين»، خصوصا إذا ما أسفرت الانتخابات التشريعية المقبلة في إسرائيل عن فوز نتنياهو بأغلبيةٍ تمكّنه من تشكيل حكومة مستقرّة. وسوف يقصر التحليل في هذا المقال على موضوع العودة الأميركية إلى اتفاق البرنامج النووي الإيراني.

صدرت عن الإدارة الأميركية الحالية، على مدى الشهرين الماضيين، إشاراتٌ متعدّدة توحي بأن هذه الإدارة اتخذت بالفعل قرارا بالعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وإنها بصدد البحث عن مخرج ملائم يجنب بايدن الظهور بمظهر الرئيس الضعيف الذي خضع، في النهاية، للإملاءات الإيرانية. من هذه الإشارات: إلغاء بايدن طلبا كانت إدارة سلفه، ترامب، قد تقدّمت به إلى الأمم المتحدة، يقضي بإدراج إيران على لائحة العقوبات الدولية، بسبب إقدامها على تخفيف التزاماتها بموجب الاتفاق النووي، خصوصا ما يتعلق من هذه الالتزامات برفع نسب تخصيب اليورانيوم عن الحدود المسموح بها في الاتفاق، ومنها أيضا: موافقة بايدن على المشاركة في مفاوضات دبلوماسية تجري بين مجموعة الدول 5+1، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، وتهدف إلى بحث السبل الكفيلة بضمان التزام جميع الأطراف بالاتفاق الذي سبق إبرامه مع إيران عام 2015. بل وليس مستبعدا أن يكون قد تم تدشين قنوات اتصال سرّية، مباشرة أو غير مباشرة، بين الولايات المتحدة وإيران، بهدف البحث عن مخرج ملائم يضمن عودة متزامنة لكل من الولاياتّ المتحدة وإيران إلى الاتفاق القديم. صحيحٌ أن إدارة بايدن سعت، ولا تزال، لربط رفع للعقوبات المفروضة على إيران بشروط محدّدة، لكني أظن أنها بدأت تدرك الآن، بوضوح تام، أنه لن يكون في وسعها أن تحصل من إيران على ما عجزت عنه إدارة ترامب، ومن ثم لن تستطيع إلزام إيران بتعديل الاتفاق النووي الموقع عام 2015، ليشمل برنامجها الصاروخي ونفوذها في المنطقة، شرطا لرفع العقوبات. ومع ذلك، ليس من المستبعد أبدا أن تتمكّن من الحصول على وعد قاطع من إيران يضمن فتح باب التفاوض بشأن هذين الملفين في مرحلة لاحقة، أي بعد عودة الطرفين المتزامنة إلى الاتفاق الأصلي بدون أي تعديل، بما في ذلك الرفع الكامل للعقوبات المفروضة على إيران. وفي تقديري، لا يعكس الموقف الراهن لإدارة بايدن، بأي حال، رغبة أميركية في التفاهم مع النظام الإيراني، أو تعاطفا مع سياسات هذا النظام في المنطقة، بقدر ما يعكس قناعة بايدن بمسألتين على جانب كبير من الأهمية: أن الاتفاق النووي الذي وقع مع إيران عام 2015، على الرغم من كل عيوبه ونقائصه، هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لمراقبة برنامجها النووي وضمان سلميته. أن سياسة «العقوبات القصوى» التي انتهجتها إدارة ترامب فشلت في تحقيق أهدافها، وأن استمرار العمل بها سينتهي حتما إما إلى دفع إيران نحو تكثيف العمل في برنامجها النووي، الأمر الذي سيقربها أكثر من تصنيع القنبلة النووية، أو الدخول في صدام أو مواجهة عسكرية شاملة معها، ولكليهما عواقب وخيمة، ومن ثم غير مرغوب في أي منهما.

في سياق كهذا، تبدو العودة أولا إلى الاتفاق هيَ الخيار الأفضل، حتى لو تطلّب الأمر بعد ذلك مواصلة الضغط بالوسائل الدبلوماسية، أو حتى بالوسائل العسكرية المحدودة، لحمل إيران على تحجيم برنامجها الصاروخي، وكذلك لدفعها نحو العمل على تغيير سياساتها والحدّ من طموحاتها في توسيع نفوذها بالمنطقة. غير أنه بات من الواضح تماما أن إسرائيل لا تشاطر الإدارة الأميركية الحالية هذه النظرة المتفائلة نسبيا، وأنها تعمل على ترويج مقولة أن لإيران نظاما سياسيا لا يمكن الوثوق به، أو الاطمئنان لأهدافه ونواياه الحقيقية في المنطقة. وبالتالي، لن تحدّ العودة إلى اتفاق 2015 من طموحات إيران النووية، حتى وإن استطاعت تأخير قدرتها على تصنيع القنبلة النووية بعض الوقت، بل على العكس ستتيح لها موارد إضافية قابلة للاستخدام في تطوير قدراتها الصاروخية، وزيادة نفوذها في المنطقة بشكل أكبر مما هي عليه. لذا تعتقد إسرائيل أن السياسة المُثلى تجاه إيران تستدعي ليس فقط استمرار ممارسة سياسة «الضغوط القصوى» عليها، وإنما أيضا عدم استبعاد اللجوء إلى الوسائل العسكرية في مواجهتها إذا لزم الأمر. ولأنه سبق لإسرائيل أن قامت بأعمال استفزازية كثيرة في مواجهة إيران، سواء على الأراضي الإيرانية نفسها أو خارجها، بما في ذلك اغتيال علماء وتخريب سفن وضرب مواقع ومخازن أسلحة في سورية، من دون رد يذكر من جانبها، فسوف تصرّ على ترويج أن إيران ليست على هذه الدرجة من القوة أو التقدّم العلمي والتكنولوجي التي تتظاهر بها، وأنها لا تختلف كثيرا عن العراق الذي أمكن تدميره إخراجه بسهولة من معادلات القوة في المنطقة. لذا يمكن القول إن إسرائيل تخشى كثيرا من احتمال عودة الولايات

> لا يعكس الموقف الراهن لإدارة بايدن رغبة أميركية في التفاهم مع النظام الإيراني، أو تعاطفا مع سياساته في المنطقة
>
> رؤية بايدن لكيفية التعامل مع إيران، وللأسلوب الأفضل لاحتواء المخاطر المحتملة لسياساتها، لا تتطابق مع رؤية نتنياهو

المتحدة إلى الاتفاق النووي الموقع مع إيران، وإنها تسعى، بكل ما أوتيت من قوة، إلى إقناع إدارة بايدن بعدم تبني هذا الخيار، إلا إذا رضخت إيران للمطالب الخاصة بتعديل اتفاق 2015، وقبلت بتوسيع نطاقه الجغرافي، ليشمل أطرافا إقليمية أخرى، بما فيها إسرائيل نفسها، بالإضافة إلى دول الخليج العربي. ومن الواضح أن نتنياهو بدأ بالفعل، ومنذ اللحظة الأولى لتولي بايدن السلطة، في تعبئة أنصار إسرائيل في الكونغرس وفي وسائل الإعلام الأميركية وتجييشهم لممارسة أقصى قدر من الضغوط لإقناع إدارة بايدن بتبنّي رؤيته لما ينبغي أن يكون عليه التعامل مع إيران، أو لحملها على هذا. غير أن احتمالات نجاحه في هذا المسعى تبدو محدودة، فنتنياهو يدرك جيدا أن نسبة اليهود الذين صوّتوا لصالح بايدن في الانتخابات الرئاسية وصلت إلى حوالي 70%. ويدرك هؤلاء جيدا مدى التزام بايدن بأمن إسرائيل، وبعدم استعداده مطلقا للتفريط في مصالحها ومصالح حلفاء الولايات المتحدة الآخرين في المنطقة، غير أن رؤية بايدن لكيفية التعامل مع إيران، وللأسلوب الأفضل لاحتواء المخاطر المحتملة لسياساتها في المنطقة، لا تتطابق بالضرورة مع رؤية نتنياهو التي تعكس رؤية اليمين الإسرائيلي المتطرّف، ومن ثم ليس من المستبعد أن يمارس نتنياهو كل ألوان الاستفزاز والمزايدة في مواجهة بايدن، مثلما فعل من قبل في مواجهة الرئيس الأسبق أوباما. بل ويذهب بعضهم إلى حد عدم استبعاد أن يُقدم نتنياهو على أي عملٍ من شأنه إفساد خطط بايدن في العودة إلى الاتفاق النووي، بما في ذلك احتمال القيام بعمل عسكري منفرد ضد إيران. ومعروفٌ أن نتنياهو كان قد صرّح، أخيرا، إن «عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي تفتح الطريق أمام إيران لامتلاك ترسانة نووية»، وإن إسرائيل «تصر على منع إيران من امتلاك السلاح النووي»، وإن سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، جلعاد إيردان، ذهب، في تفسير هذه التصريحات، إلى حد القول إن إسرائيل «قد لا تتشاور مع الإدارة الأميركية الجديدة بشأن خطواتها للعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني». ما قد يعني أنها تفضّل أن تحتفظ لنفسها بحق التصرّف المنفرد تجاه إيران. أكثر من ذلك، ذهب بعضهم إلى حد الاعتقاد بأن نتنياهو قد يلجأ إلى عمل عسكري ضد إيران قبل الانتخابات الإسرائيلية، على أمل ضرب عصفورين بحجر واحد: ضمان فوزه بأغلبية مريحة في هذه الانتخابات، وإعادة خلط أوراق عديدة في المنطقة، بما يكفي لإقناع الإدارة الأميركية الجديدة بالعودة إلى سياسة ترامب في مواجهة إيران بدلا من العودة إلى الاتفاق النووي، أو لحملها على ذلك.

نجاح نتنياهو في هذا المسعى سوف يعني نجاحه في نسف الاتفاق النووي تماما، وهو ما سيعني أيضا أن حربا كبرى جديدة في المنطقة ستصبح حتمية أو مسألة وقت، فهل ينجح نتنياهو في هذا المسعى الخطير والمخيف. وسواء نجح أو فشل، فإن مجرد فوزه في الانتخابات التشريعية في إسرائيل سيكون له ما بعده، سيلقي بظلاله على التطورات المحتملة لهذه القضية.

(كاتب وأستاذ جامعي مصري)

ما معنى الثورة؟

سوسن جميل حسن

في النصف الأول من تسعينيّات القرن الماضي، كانت ابنتي في المرحلة الابتدائية، في الصف الثاني، وفيما كان يُعرض على الشاشة الحكومية السورية برنامج عن قصور الأرميتاج في روسيا، انتبهتُ إلى أنّها مشدودة إلى الشاشة تتابع الصور وتحاول فهم التعليق عليها، سألتني بعدها ما معنى ثورة؟ ولماذا كان هناك قتل ودماء؟ حكيت لها بشكل مبسط وموجز عن الثورة الحمراء البلشفية بأسلوب يناسب سنّها وطفولتها، بتقريب الفكرة إلى روحها البريئة على شكل معادلة بسيطة: ظلم وقهر وفقر للناس من الأباطرة الذين يحكمون ويملكون كل شيء. محاولة تقريب المفهوم النبيل للثورة ومعنيي الظلم والعدالة، من دون أن أجرح هناءة طفولتها بأسئلة المستقبل وقلقه، ومتجاهلة، في الوقت نفسه، بسبب عجزي عن الإجابة، الشطر الثاني من السؤال: لماذا القتل وسفك الدماء؟ لم أتوقّع أن تُضمر سؤالًا قائمًا على المفارقة في وعيها الطفولي حينها، أجّلته لتطرحه على معلّمتها في المدرسة، فقد كانت «ثورة الثامن من آذار» (في سورية) حاضرة في الوعي باستمرار، إنْ في المناهج التعليمية أو في أنشطة منظمة طلائع البعث أو في وسائل الإعلام وغيرها من الميادين العامة. كان سؤالها الذي جعلها تعود إلى البيت مكسورة الخاطر: كيف حصلت ثورتنا؟ تقصد «الثامن من آذار»، فما كان من المعلّمة إلّا أن زجرتها بطريقةٍ غير مسؤولة وعنيفة: روحي اسألي أمّك. أمّا بالنسبة لي فلم أستطع ضمنيًا لوم المعلّمة، كنت أعرف الخوف الساكن صدور الناس.

أضمرت ابنتي في رأسها الصغير حينها، وفي وجدانها النقي، أسئلة كثيرة، منها سؤالا الخوف والثورة. وها هي اليوم تستعيد ذاكرةً حارقةً وتستعيد السؤال مرة أخرى. تقول أمام صورة ترفع مع رفاقها فيها العلم «الرسمي لسورية» قبل أن ينقسم الشعب حول العلم في صيف 2011 في برلين، وجوههم ضاحكة ومشرقة: إنها خرجت مع أصدقائها في ألمانيا في أكبر تظاهرة، وهي لا تعرف لماذا هذه الضحكة العريضة، (لكن أعرف أنّنا كنّا سعداء، كان لدينا حلم اسمه: «بعد اليوم ما في خوف»). تتابع: «كنّا مؤمنين بالحلم، نعدّ الضحايا، لكن كان لدينا قدرة على الحزن والأمل بأن بكرة أحسن».

ثم ينحدر خطابها نحو الحزن واليأس، بعد استذكار تقدّم الأحداث وازدياد الضحايا وتهجير الآمنين، لتقول: «كان لدينا (وتقصد في برلين) ملجأ من الخيبات المتوالية بمقتل أشخاص آمنّا بهم، والسقوط الأخلاقي لآخرين، ملجأ من صور الذين انتحروا من اليأس، والذين جنّوا، والذين غرقوا في البحر في محاولة الوصول إلى أوروبا، ملجأ من صور الحصار والتجويع، وحاليًا ملجأ من صور الجوع وأخباره وسعر صرف الدولار وليتر المحروقات وكيلو السكر وربطة الخبز». وتستغرق أكثر في وصف الحالة السورية، أو حال السوريين في الداخل ومخيمات اللجوء وبلدانه، لتصل إلى السؤال الجوهري: «لمّا أقرأ هذه الأخبار من شاشة الكومبيوتر في بيتي الدافئ الآمن في برلين، أعتقد أن من حقي أن أسأل نفسي: هل بالفعل لن نندم؟» لكنها تستدرك: «بكل صراحة، لا أعرف، على الأقل لما أقرأ هذه الأخبار من موقعي المستقر الآمن، لا أعرف إذا كان يحقّ لي أن أكون من جماعة «نندم» أو «لا نندم».

سؤال حارق، سؤال أخلاقي أمام هول الكارثة التي ألمّت بالوطن السوري والفاجعة التي حلّت بشعبه، وهي قضية خلافية بين سوريين كثيرين في الخارج وكثيرين من سوريّي الداخل في كل مناطقه. ابنتي تنتمي إلى جيل الحراك والانتفاضة الشعبية في سورية، هذا الجيل الذي ظلمناه نحن الآباء، لم نفكّر في مستقبله، واستهلكنا كلّ ما لدينا بأنانيّة ربما، أو بجهل واستهتار، على الرغم من الباقة الكبيرة من الشعارات والتنظيرات، لكنّنا كنّا بعيدين كلّ البعد عن الممارسة الصحيحة والسليمة لدورنا، آباء وأمهات. كنّا مسكونين بالخوف الذي قرأه جيل أبنائنا في أحداقنا، بينما أسئلتهم تكبر وقلقهم من عالم متغيّر ومغاير يزداد والفجوة تتسع فيما بيننا. أنتمي إلى أبناء جيل الهزيمة، عايشتها طفلةً لا تملك مقوّمات الفهم والتحليل، وعشتها انعكاسًا في وجدان أبي ورفاقه، أبي الذي بقي مخلصًا لمبادئه حتى آخر يوم في حياته بطهرانيّة محيّرة، لكنها بقيت تلك المبادئ اليانعة التي اغتُصبت يناعتُها ولم تكبر وتتطور لتنتمي إلى المتغيّرات وإلى عصرها، بل بقيت تحمل معها جرح اغتصابها النازف، القومية العربية، الصهيونية عدوًا وحيدا حاضرا في المنام واليقظة، الإمبريالية وأذنابها من الرجعية المعيقة للتقدّم، وظلّوا في غالبيتهم يجترّون خيباتهم مستمرئين أحزانهم ويأسهم. كانوا سلبيين حدّ الاستكانة، غالبيتهم أيضًا من حاضني «الثامن من آذار» إن لم يكونوا من المشاركين فيها، قسم من هذه الغالبية، وأبي منهم، انزوى وترك الخوض في الشأن السياسي في أوائل السبعينات، الثورة التي سميّت زورًا ثورة، بينما لم تعدُ عن كونها انقلابًا عسكريًا، واستمرارًا لنهج تداول السلطة في سورية ما بعد الاستقلال، الانقلابات العسكرية.

إذا ما عدنا إلى الخوف، هل حقيقيٌّ أن الانتفاضة حطّمت جدار الخوف الراسخ في نفوس السوريين؟ نعم ولا.. نعم، أمام المدّ الكبير الواسع الذي كانت عليه المظاهرات في البدايات، على الرغم ممّا قوبلت به من عنفٍ باكر. ولا، لأن الانتكاسة كانت أكبر، فاستولدت الخوف مزيدًا برواسب خوف الماضي، غالبية من استمرّوا في خطابهم المناهض لممارسات النظام والمعارضة التي كانت كانعكاس له في المرآة. هم بعيدون عن دائرة الخطر، يستطيعون أن ينتقدوا ويُعلوا الصوت، طالما أنهم بعيدون عن الرصاص والمدافع والاعتقال والقهر والتصفية والتشريد وانتهاك الحقوق والحياة. قايضوا العيش في الوطن بالعيش خارجه، ومارسوا حقّهم في الموقف والرأي، عن دراية أو من دونها. المهم أن لديهم ما يصرخون به. أمّا من هم في الداخل فانصاعوا في غالبيتهم أيضًا ما خلا بعض المنشغلين بالهمّ الثقافي، إذ من يستطيع أن يصرخ حتى في لحظة الألم القصوى من دون أن يعرّض حياته التي لم تعد تشبه الحياة إلى التنكيل والاغتصاب؟ من يصرُخ في الداخل السوري أمام واقعه المهين في كل مناطق النفوذ؟ لقد أظهرت الحرب بسرعةٍ رهيبةٍ هشاشة الوعي المجتمعي، وهشاشة الانتماء وهشاشة النضال حتى، لقد دفعت شريحة كبيرة من الشعب إلى ارتماء كل فردٍ منها في حضن طائفته أو مذهبه أو عشيرته أو قوميته حتى يساريون منهم لم يشذّوا عن هذه الحال، فأين هو حاجز الخوف الذي تحطّم؟

> الثورة حركة أو انتفاضة قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو مزيجاً من هذا كلّه، تقوم بها شريحة من الشعب
>
> دفعت الحرب شريحة كبيرة من الشعب السوري إلى ارتماء كل فرد منها في حضن طائفته أو مذهبه أو عشيرته أو قوميته

الثورة حركة أو انتفاضة قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو مزيجًا من هذا كلّه، تقوم بها شريحة من الشعب ضد وضع لم يعد بمقدور أفرادها احتماله بما يشملُ من انتهاك حقوق أو مطالبة بحقوق غائبة أو اعتراض على ممارسات وقوانين تؤثر على حياتهم، وهذا أمر مفهوم وله مبرّراته، وما أكثرها في بلادنا، لكن باستقراء السنوات العشر الدامية المنصرمة، واستحضار بقية التجارب في المنطقة التي سمّيت حركات الاحتجاج فيها الربيع العربي، وما نجم عنها من دمار وانهيار لبنى الدولة والمجتمع، وباستحضار الماضي البعيد والتاريخ، يمكن القول إن الثورات ما زالت، كمفهوم وممارسة غريبة عن شعوبنا، على الرغم من وجود كل أسبابها، فالحركات التي عرفها المسلمون، كانت إما تمرّدًا على الخلافة أو محاولات خروج على السلطان. وفي التاريخ الحديث لمنطقتنا العربية، كانت انقلاباتٍ على الحكم أو صراعًا على السلطة.

وبالعودة إلى مقدمة الحديث، وما دوّنت ابنتي، مثالا عن جيل كانت لديه أسباب تمرّده على واقعه وطموحاته وأحلامه المختلفة في مجالات عدة عن طموحات آبائهم وأحلامهم، فإن إعادة النظر في التجربة السابقة ضرورة حتمية، والبناء من أجل غد يوفّر مقوّمات التغيير أو الانقلاب على واقع بات أكثر تعقيدًا ممّا مضى ضرورة أيضاً. الثورة ليست مرحلة. إنها صيرورة دائمة، وكل لحظة تخلق من رحمها لحظة ثورية أخرى، إنها وعيٌ يتشكل خلال مسيرتها. ليست نقطة خلافية بهذا الحجم تسمية ما حدث، بين ثورةٍ وانتفاضةٍ وحراكٍ وغيره، لكن النقطة الأهم هي الاتفاق على ضرورة بناء وعي عام يعين الأجيال في تحديد أهدافها ورسم مسيرتها ووضع خططها، وعي يساعد في النهوض من هذا الواقع المعقد الغارق في اليأس وانسداد الأفق. لقد احترقت عشر سنوات من عمر الشعب، واحترقت مئات آلاف الحيوات في صراع عدمي، أتى على بذور الوعي قبل أن تبدأ ربيعها وتفتّحها، ولم يؤسس لوعي بديل.

(كاتبة سورية في برلين)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads